«إصلاح» تعز يصف كُتَّابه وإعلامييه بالأقلام الهابطة المسترزقة.. وناشطوه يردون :

بيانكم "سوقي"!!.

يبدو أن حزب التجمع اليمني للاصلاح المعروف بمواقفه المتقلبة وغير الثابتة..؛ والتي تتغير بحسب المكان والوقت والزمان بدأ في مغازلة واضحة ومعلنة للإمارات وخاصة قياداته في محافظة تعز التي كانت لها مواقف انتقادية وهجومية على الإمارات منذ بدء العدوان كونها وصفت حزب الاصلاح بجناح الاخوان المسلمين في اليمن والتي عدتها من الجماعات الإرهابية الثي يجب محاربتها وعدم التعامل معها..

اصلاح تعز الرافض لمواقف الإمارات من هينته العليا انتقد كثيرا الإمارات واتهمها بالوقوف وراء حل الحزب في المحافظات الجنوبية وملاحقة وضبط قياداته ورميهم في السجون..؛ وقالت ايضا في اكثر من مناسبة إن الإمارات هي السبب الرئيسي وراء تأخير "تحرير" تعز..؛ واتهمتها بالتنسيق مع من يسمونهم "الانقلابيين" في زيادة معاناة تعز والمتاجرة باوجاعهم..

وكانت قيادات حزب الاصلاح قد اوكلت مهمة مهاجمة الإمارات لناشطيه في شبكات التواصل الاجتماعي وصحفييه واعلامييه والتي ازدادت حدة عقب تفجر الأزمة الخليجية بين قطر - الداعمة الرئيسية لجماعة الإخوان المسلمين وجناحها في اليمن المتمثل بحزب الاصلاح - وكل من السعودية والإمارات والبحرين اضافة إلى مصر..

فرع حزب الاصلاح في تعز -وبعد كل تلك الحملات التي يقودها ناشطوه ضد الإمارات ومازالت مستمرة ولم تهدأ بعد- اصدر الثلاثاء الماضي بياناً تضمن مدحاً و"تطبيلاً" وشكراً وحمداً وتبجيلاً للإمارات واشادة بدورها وجهودها في "تحرير" المحافظات الجنوبية والشريط الساحلي لمحافظة تعز..؛ وبتوجهات الإمارات في دعم الجانب الاقتصادي بترميم وبناء المرافق الخدمية بالمخا تعز..

كما هاجم كل الاقلام والأصوات المنضوية في صفوفه الموجهة والمسيرة من قيادات الحزب المهاجمة للإمارات ومواقفها وتوجهاتها ووصفها بالأصوات " النشاز، الأقلام الهابطة المسترزقة، و التي تحلم بشق العصا بين التجمع اليمني للإصلاح فرع تعز، وإخوانه في التحالف العربي، وبخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة التي سيكتب لها التاريخ دورها في عملية إسقاط الانقلاب و الانتصار للشرعية" -حسب زعم البيان.!!

بيان حزب فرع الاصلاح بتعز لاقى استهجانا وهجوما من صحفيي واعلاميي وناشطي حزبهم حيث ذهب بعضهم يصفونه بالاستجدائي ومحاولة بائسة للتقرب من سلطات الإمارات التي تصنف "الاصلاح" ضمن الجماعات الإرهابية وترفض التعامل معه ومواقفها من الحزب في المحافظات الجنوبية واضحة وجلية..إضافة إلى مواقفها المعلنة من اصلاح تعز منذ البداية وغير المخفية على أحد..!

وبدوره وصف الناشط "الاصلاحي" ومراسل قناة الجزيرة في اليمن احمد الشلفي بيان حزب التجمع اليمني للاصلاح في تعز بأنه "بيان سوقي"..!!

بيان حزب الاصلاح فرع تعز عرى ناشطيه وكُتَّابه واعلاميه من جهة كما كشف عن محاولته البائسة تحسين صورته لدى سلطات الامارات وترقيع مواقفه السابقة التي هاجم فيها تلك السلطات وذهبت بعض قياداته التي وصفها بـ"المحتلة"..!!

ويذكرنا هذا البيان ماقاله ذات يوم رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح محمد اليدومي "لسنا اخوان" بعد اعلان الامارات موقفها من حزبه ورفضها التعاون مع قياداته في العمليات العسكرية العدوانية..

ويكفي هنا ماكشفه هذا البيان لأنصاره واعضائه -قبل اليمنيين- حقارة وانحطاط قياداته التي ذهبت تتفاخر بقولها: "سيكتب التاريخ أن التجمع اليمني للإصلاح كان الحزب اليمني الأول الذي أصدر بيان تأييد لعاصفة الحزم"..؛ وهو اعتراف واضح بقتل اليمنيين وتدمير اليمن، وبمختلف الجرائم التي ارتكبها تحالف العدوان بحق الأطفال والنساء والمدنيين عموما..

وهنا نؤكد لقيادات هذا الحزب أن"التاريخ سيكتب" ويدون خيانة حزب الاصلاح وعمالته في صفحات الخزي والعار.. وستتم ملاحقة قيادة هذا الحزب التي ارتمت في احضان العدوان واقترفت ابشع الجرائم بحق اليمنيين وذهبت ترقص وتغني وتهلل وتكبر بعد كل جريمة يرتكبها تحالف العدوان بحق الاطفال والنساء وصالات الافراح والعزاء والمدارس والاسواق الشعبية والتبرير لتلك الجرائم بحقارة ووقاحة وانحطاط والمتاجرة بأوجاع وآلام ودماء اليمنيين دون حياء أو خجل.. ولم ولن تستطيع تغطية وحجب ضوء الشمس بغربال عن تلك الجرائم والممارسات القذرة كما تتصور وتعتقد..!!

جددت التعبير عن "قلقها البالغ"..

الأمم المتحدة.. «شاهد ما شفش حاجة»..!!

ما زالت الأمم المتحدة وبعد مايزيد عن 28 شهراً من عمر العدوان الإجرامي على اليمن تعبر عن قلقها البالغ إزاء الاستهداف المتواصل للمدنيين..

عقب كل جريمة يرتكبها التحالف الإجرامي بقيادة النظام السعودي تسارع الأمم المتحدة عبر أحد ممثليها إلى التعبير عن القلق البالغ من هذا الاستهداف للمدنيين ومطالبتها باحترام اطراف الحرب القوانين الدولية وتوخي الحذر من استهداف المدنيين..

هذا هو الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة إزاء الجرائم والمجازر التي يواصل النظام السعودي وحلفاؤه ارتكابها منذ اكثر من 28 شهرا..؛ ورغم تعبيرها المتواصل عن القلق إلا انها تتوخى الحذر عند اطلاق مثل تلك العبارات وتطالب جميع الاطراف بالابتعاد عن استهداف المدنيين دون تسمية التحالف الذي ارتكب هذ الجريمة أو تلك خشية اغضاب النظام السعودي الذي سيلجأ إلى ممارسة ضغوطه لدى شركائه الكبار لتغيير هذا المسئول الأممي الذي تجرأ واتهم نظام آل سعود بارتكاب هذه الجريمة أو تلك وسبق وان مارس مثل هذه الضغوط لتغيير أكثر من مسئول أممي اتهم النظام السعودي باستهداف المدنيين والأحياء السكنية وان حصاره الظالم تسبب بتجويع اليمنيين وانعدام الغذاء والدواء وزيادة معاناة الشعب اليمني على كافة المستويات..

أكثر من خمسين الف شهيد وجريح من المدنيين سقطوا بهجمات تحالف النظام السعودي منذ بدء عدوانه .. وعقب كل جريمة تبادر الأمم المتحدة إلى التعبير عن "قلقها البالغ" وسرد الكثير من العبارات الإنشائية في بياناتها الصادرة أو تصريحات مسئوليها..!!

ورغم معرفة أبناء الشعب اليمني من يستهدفهم عن قصد وتعمد منذ أكثر من 28 شهرا والوقائع شاهدة على ذلك إلا أن قول مسئولي الأمم المتحدة بأن "جميع الأطراف مستمرة في تجاهلها حماية المدنيين ومبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين خلال العمليات القتالية.. فيه تهرب واضح من عدم تسمية الطرف الحقيقي مرتكب تلك الجرائم المستمرة والمتواصلة منذ ما يزيد عن الـ28 شهرا..؛ كما يكشف هذا القول عن مهادنة العدوان وتمييع كل الجرائم الإرهابية المرتكبة من قبل التحالف السعودي..

وهكذا تؤدي الأمم المتحدة دور "شاهد ما شفش حاجة" عند اصدار مسئوليها بياناتهم وتصريحاتهم حول الجرائم المرتكبة من قبل تحالف العدوان ومجمل الأحداث الحاصلة..

ومع كل ذلك هناك الكثير من مسئولي الأمم المتحدة الذين نخلع لهم قبعاتنا احتراما وتقديرا لرفضهم الرضوخ للإملاءات السعودية وقوى العدوان وبيع ضمائرهم ومسئولياتهم ومن هؤلاء الممثل المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشئون الإنسانية في اليمن جيمي ماكغولدريك .. بعكس البعض الآخر الذين سقطوا بكل اسف أمام اغراءات المال السعودي والخليجي وكشفوا عن فساد المنظمة الأممية وانحيازها للاقوياء تجار الحروب ؛ وأن كل مبادئها وقيمها ليست أكثر من شعارات لاتجد موقعها من التطبيق على الواقع..!!

إن الشعب اليمني يستحق العيش بسلام كما قال السيد جيمي ماكغولدريك مؤخرا.. ولكن لن يتحقق له ذلك إلا إذا تكشفت الحقائق التي يعمل الكبار على التغطية عليها.. وتحملت الأمم المتحدة مسئولياتها بكل الصدق وتحولت من "التعبير عن القلق البالغ" إلى التأكيد على محاسبة منتهكي القانون الإنساني الدولي والتحقيق الجاد والمسئول وبحيادية وشفافية مطلقة في تلك الجرائم وتقديم مرتكبيها للعدالة ..؛ والسعي الحقيقي لوقف العدوان والعمليات القتالية في اليمن ، وتحقيق السلام..

كل الدول المصنّعة للسلاح تدعم قتل اليمنيين

■ القوانين الدولية.. شعارات للاستهلاك الإعلامي وكفى!!

■ إسبانيا ثالث مصدّر أسلحة للسعودية بعد أمريكا وبريطانيا

لم يعد غريباً هذا الصمت الدولي تجاه الجرائم السعودية وحلفائها في اليمن للعام الثالث... حيث كشفت الكثير من المنظمات الحقوقية الدولية عن شراكة الدول المصنعة للسلاح مع النظام السعودي في قتل اليمنيين وتدمير اليمن وهذه هي الحقيقة المختفئة وراء صمتها..

لم يقتصر الدعم المقدم للنظامين السعودي والإماراتي وحلفائهما - بالسلاح أو غيره من صور الدعم - من قبل الولايات المتحدة الإمريكية وبريطانيا وفرنسا، بل هناك الكثير من الدول المصنعة للسلاح وجدت في هذا العدوان الإجرامي على اليمن الوسيلة الأنجع لتنمية ارباحها وخدمة اقتصادياتها والكشف عن حقيقة توجهاتها في دعم الحروب والصراعات في العالم وخاصة في الشرق الأوسط والدول النامية..؛ ولتبدو مواثيق حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وكل المواثيق والأعراف الدولية التي ترفعها تلك البلدان وتدعي حرصها على إيجاد عالم يسوده السلام مجرد شعارات للاستهلاك الإعلامي ليس أكثر..!!

منذ ثلاثة اعوام والمجتمع الدولي ينظر للجرائم والمجازر التي يرتكبها النظام السعودي وحلفاؤه دون أن تحركه تلك الصور المأساوية أو تدفعه لإصدار بيانات الإدانة والاستنكار والتحرك في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن لوقف هذا العدوان والحصار المفروض على اليمن واليمنيين وتشكيل لجان امية نزيهة ومستقلة للتحقيق في تلك الجرائم التي صنفتها المنظمات الدولية جرائم حرب ولا ينبغي أن تمر دون حساب وعقاب..

معظم المنظمات الحقوقية الدولية إن لم نقل جميعها وثقت ودونت المئات من تلك الجرائم التي ارتكبها تحالف العدوان بقيادة النظام السعودي بأسلحة محرمة دولياً، وطالبت الأمم المتحدة بتشكيل لجان دولية للتحقيق فيها..؛ كما طالبت الدول المصنعة للسلاح بوقف مبيعاتها من الاسلحة للنظام السعودي وحلفائه كونها تستخدمها في استهداف الأحياء السكنية والأسواق الشعبية والمنشآت الخدمية والمدنية وقتل واصابة عشرات الآلاف من المدنيين وفي مقدمتهم الأطفال والنساء..؛ ورغم كل تلك المناشدات والمطالب إلا إن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لم يعرها أي اهتمام..، وفي المقدمة منها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا التي تسيطر على القرار الدولي فعملت على التغطية على تلك الجرائم والاستمرار في مبيعاتها من الاسلحة بكل أنواعها واشكالها لدول تحالف العدوان وفي مقدمتها السعودية والإمارات..

لم يكتف النظام السعودي بتلك الدول لشراء اسلحتها وشراء ضمائر قياداتها؛ وانما اتجه لكل الدول المصنعة للأسلحة وأبرم معها العقود المختلفة وبمئات الملايين من الدولارات لشراء اسلحتها وضمائر قياداتها.. وضمان تأييده أو اسكاتها من إثارة ما يرتكبه من جرائم ومجازر بحق المدنيين في اليمن..

الدول المصنعة للسلاح في العالم تتحدث اعلاميا عن ضرورة ايقاف الحرب وعن الكارثة الإنسانية الأسوأ عالميا التي تعيشها اليمن واليمنيون وما سببه الحصار الظالم من تجويع لليمنيين وانعدام الأدوية وانتشار للامراض وفي المقدمة منها الكوليرا.. إلا إنها لم تبادر إلى وقف مبيعاتها من الاسلحة أو التحرك الجدي والمسئول في الأمم المتحدة لاستصدار قرارات ملزمة بوقف العدوان وفك الحصار والتحقيق في تلك الجرائم..!!

وفي هذا الاتجاه الذي يكشف حقيقة تلك الدول الداعمة للعدوان بالسلاح وصمتها عن الجرائم المرتكبة في اليمن كشفت منظمة حقوقية دولية مؤخراً عن أن الحكومة الإسبانية سلمت للسعودية أكثر من 300 حاوية محملة بالمتفجرات، وأعربت عن خشيتها من استخدامها في ارتكاب جرائم حرب باليمن.

وطالبت منظمة "غرينبيس" الإسبانية في تقرير لها حكومة ماريانو راخوي بوقف كل صادرات السلاح إلى السعودية.

وقال البرتو ستيفنس، المتحدث الرسمي باسم المنظمة في تصريحات تلفزيونية: "لقد أثرنا هذه القضية مع الحكومة الإسبانية، والأخيرة أكدت لنا أن الوثائق المصاحبة لإصدار تراخيص بيع هذه الأسلحة تشدد بشكل واضح على عدم استخدامها في اليمن وأن هناك التزاماً من جانب السعودية بذلك".

وأضاف: "لكن شكوكًا حقيقية تساورنا بأن السلطات السعودية لن تفي بهذا الالتزام، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار سجل الرياض على وجه الخصوص في هذا المجال" ..

وقال الناطق باسم منظمة "غرينبيس" : إن إسبانيا تعتبر ثالث مصدر أسلحة للسعودية بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة... لافتاً الى أن السعودية استلمت في الأشهر الأخيرة أكثر من 300 مواد متفجرة من حكومة ماريانو راخوي.

قضية بيع الاسلحة الإسبانية لم تتم إثارتها إلا بعد رفض رجل مطاف في ميناء شمال إسبانيا مشاركته في مراقبة نقله لحاوية المتفجرات، وذلك بسبب معارضته الحرب على اليمن..

وبعد كل هذه الحقائق التي تتكشف تباعاً، يبقى السؤال الأهم:

هل تنجح سفيرة الاتحاد الأوروبي- التي اختتمت زيارتها الأربعاء الماضي لليمن واطلعت على حقيقة العدوان وجرائمه التي ارتكبها بحق اليمن واليمنيين - هل تنجح في نقل الصورة الحقيقية السائدة في اليمن للاتحاد الأوروبي وتدفع الدول المنضوية في اطاره إلى التحرك الجاد والمسئول لايقاف العدوان وفك الحصار وايقاف مبيعاتها من الاسلحة للنظام السعودي وحلفائه..؛ أم يبقى الوضع على ماهو عليه ويستمر العدوان والاستهداف المتعمد للمدنيين وتدمير كل شيء في اليمن..؟!!

الأيام القادمة كفيلة بالاجابة عن تلك الأسئلة وغيرها..